

## كمال شحادة: اي حكومة جيدة ستجز خصخصة الخليوي

الاتصالات الخليوية اليوم بالشاذ فلا يمكن للهيئة الزام الشركتين بتحسين خدماتها لان عمل الشركتين يقتصر على التشغيل، لذلك فهي لا تستثمر ولا تقوم بالتسويق ولا الاعلان واذا ارادت ان تقوم بصيانة فهي ترسل الفاتورة الى وزارة الاتصالات لتدفع.

وحول موضوع التشويش في المنطقة الجنوبية الحدودية، شدد شحادة على ان الخطوة الاولى تقع على عاتق الشركتين اللتين تتعرض خدماتهما للتشويش للقيام بالدراسات والتحقيق لمرفة مصدر التشويش، وازاد «اذا كان مصدر التشويش امنياً هناك صعوبات في ايجاد حل جذري بسبب تداخل صلاحيات دولية. واذا كان ضمن الحدود يمكن ان تتعاطى معه من خلال اليونفيل، اذا كان من خارج الحدود يمكن مراجعة اجهزة الامم المتحدة وقد لا نصل الى نتيجة».

المعروف في كل العالم ان اي قطاع عام لم يستطع مواكبة الاستثمارات في الخليوي بالشكل الكافي.

وتساءل «هل يجوز ان نكتفي بان القطاع يدر اموالاً على الخزينة بغض النظر عن انها تأتي نتيجة اسعار مرتفعة جداً، وتمنى على الدولة انشاء شركة «اتصالات لبنان» باسرع وقت ممكن لانها ستؤمن اطلاق الشبكة الثالثة التي يمكن ان تنشط وتساهم في تخفيض الاسعار وتحسين نوعية الخدمة.

وحول امكانية اطلاق رخصة اضافية، اوضح شحادة ان الهيئة ستقوم بتقييم للسوق عام ٢٠٠٩ بعد اتمام الخصخصة وانشاء «اتصالات لبنان» لدرس امكانية اصدار رخص جديدة بتقنيات جديدة، مؤكداً عدم وجود ضمانات لاي حصرية او اي حواجز قانونية لدخول شركات اضافية. ووصف شحادة وضع

اعتبر رئيس الهيئة المنظمة للاتصالات كمال شحادة ان مشروع خصخصة وتحرير قطاع الخليوي جاهز للتطبيق ما ان تقرر الحكومة الجديدة السير به، مضيفاً ان اي حكومة هدفها تحسين الاقتصاد اللبناني وتخفيف الاعباء عن كاهل المواطن ستنجز الخصخصة». وأوضح شحادة ان وزارة الاتصالات تتفاوض بتكليف من مجلس الوزراء لتمديد عقد الادارة مع الشركتين المشغلتين والذي ينتهي في تشرين الثاني المقبل، لاعطاء الحكومة الجديدة كل الخيارات في حال ارادت المضي بالخصخصة.

أكد شحادة ان هذا القطاع يجب ان يحقق للناتج المحلي الوطني اكثر بكثير مما يحقق اليوم مضيفاً ان سبب تراجع القطاع هو غياب المنافسة في السوق ولان الدولة تملك هاتين الشركتين ومن